

هو عام للزوم ثباته للمستحق لكل لفظ وضع لشيء مع ان لا اصل له
من لفظه فهو عام معنى الاصفة كالاشرف والنج والشمس والارض وكل
وجميع الاكل والبدن من كلمة جميع وكل ومن عبارتها لا تخرج من المعنى والمك
انما كلمة كل فانها اذا دخلت على التكرار اوجب عمودا فرادها على سبيل
التكرار ودون التكرار وانما كلمة جميع فانه منصرف لصفة الاجزاء وان
كلمة من فانها موضوعة لذات من يعقل من غير شئ من لفظه الجملي
والا تفراد وتبين اختلاف معانيها من انما كما هي مختلفة كما يشهد
وقال بعض المحققين كلمة كل ومن ما ان وصفا وقد تخصصت بالانواع
وقد علمت العلوم الحقيقية ان الخصوص بحسب الوجود لا ياتي في العموم
بحسب المهور حيث قالوا فيبدا كل الكل لا يفتد المهور بل هو
الوجود فان عدل كل منهما عاما بحسب الاصل والمهور وخاصة العالمين
والوجود وكل لفظ ينظم جمعا من الالها حتم لفظا حتم فيكون
معنى من وما وتحتها والعام صيغة ومعنى كمال وثناء وان لم يكن
من لفظه مفرد سواء كان جمع قلته او تارة مفردا او متكررا والعام معنى
لا صيغة كقولنا فانه عام معناه وصيغة مفرد ولهذا يتوجه في جميع
كل فانها عام معناها ووصفها فخط على سبيل الافراد وكلمة جميع فانها
من العام معنى فيوجب حاكمة الاقرار على سبيل الاجماع وروايات الازاد
واما كلمة من وما فانها في استعمالها العموم والمفرد تامة بعض
المراعي في المعنى كما في قوله من هذا المعنى فله من النقل كذا قوله في قوله
فله في رده في الاستعمال كما اذا قلنا في الدنيا فانه تارة في قوله
في هذه النار فيقر من هذا الاخر وهو في سبيل الدنيا لا يجوز
العموم وضع لفظ التفرقة وكل وما وضع للاهمية مع التفرقة كما في قوله
والاستنفاد وما وضع للاهمية التي يعنىها التفرقة كما سمى الحس والجمع
المعروفين من غير المعنى فالاول كالكل المطلق والثاني كالمعنى والثالث
كالطبيعي والاعرفات الواضحة وهم الذين قالوا في الوصفه على كل ما
يقوم الدليل على العموم او المخصوص قد تفرقا في انهم من ذلك لانها
التي اذناها الربا في العموم مشتركة بين العموم والمفرد والمخصوص
في قولنا في الاعضاء جميعا الا ان العموم الدليل على المراد وهو من كلمة
الاشرف والعام والرجحان ومنه من قال بئس لفظ المخصوص وهو
في استنباط الثلثة في صفة الجمع وقيل ان ذلك يتوقف على ان يفرق
الدليل وهو يسمى اصحاب المخصوص ومنهم من توقف في كل في كل لفظا

دونا العمل وهو مذهب شيخنا سيدنا في رتبة الشرايق ابو منصور المازني
في بعض النسخ يظهر ان المراد عند الشيخ في الاحتكام لاف الاشياء ان
لا يمكن ان يثبت على الابدان انما اراد الله من العموم والمفرد فهو
صريح ومن الغاظر العموم والمفرد ومنها وانما والذوق بينهما من حيث المعنى
فكلاهما يدخل الالف وتقتضى عمومها في الله تعالى كما يثبت جلوه
بذاتها هجولاً عنها ومنها ان يدخل الالف ايضا وتقتضى عمومها
وكذلك ايضا كقوله في العموم كما بان في الله تعالى ايضا فيقول التفرقة
وقالوا في الالف والجمع صيغة الجمع النضام نحو نوصيكم الله في اولادكم
والعرفان بالذوق في الالف والجمع والجمع النضام نحو فيقول الله
في القرون عن امره ايها الله والتكرار في سياق التفرقة التي هي
ولا تقال الالف وان من شئ الا عندنا خزائنه وفي سياق الشرع
فهو ان احد من المشركين استنكر فاجره حتى يسمه كلام الله وفي
سياق الالف في قوله تعالى من السماء ماء مطهورا والوصف للمفرد
فكذلك في قوله تعالى من السماء ماء مطهورا والوصف للمفرد
فكذلك في قوله تعالى من السماء ماء مطهورا والوصف للمفرد
عاما جامع العموم والجمع في مختلفه وفي غيرها خاصه خصوص
التخصص صفا ومن الالف انما هو خاص من وجه عام وجهه كقول
الروضه في صفة عامة في الاثبات وعامة الاصولين على ان الجمع
اذا كان متكررا ليس كما يكون ظاهرا في العشرة في جمع الالف والالف
في جمع الكثرة اذا كان متكررا واخيرا في الامور في الالف في الجمع
على البروتوات الكل عام سواء كان جمع قلته او تارة في ان ثبت في
اللفظ ان جميع القائل يكون العموم في موضوعه وهو التفرقة فصيحا
في العشرة وفي غير يكون العموم في الثلثة في ان يشمل الكل في البر
من شرط العموم عند الاستنطاق والعام ووجب محكمه كما يتناول
عندنا وكذا عندنا لثلاثة الالف انهم بعدا وافقنا في هذا المعنى
فالاول دليل فيه شبهة حتى يجوز تخصيصه غير الواحد والاف
وتوضيحه هو ان يقول بايجاب العام المحكم على القطع علما وعي
والثاني انها تقول به ثلثا فيكون في وجوب العموم في العموم
الاستنطاق في العام عندنا حتى اذا استعمل في افران ثلثة محتمل
العموم عندنا بالاثبات فصار كالمعنى المتكرر والجمع المعرف الذي يسميه
الكل والعام المراد به المخصوص في ان مراده واحدنا في الكلام

Copyrighted material from the University of Cambridge